

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

المستوى أولى ماستر نقدي وبنكي

محاضرات مقياس التمويل الدولي

مصادر التمويل الثنائية

خصائص التمويل الثنائية

أستاذ المقياس: دريدي بشير

جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

السنة الجامعية: 2021-2022

مصادر التمويل الدولي

تشكل المصارف العالمية الكبرى وأسواق المال الدولية مصدري التمويل الرئيسيين للشركات المتعددة الجنسية وغالبية الدول المتقدمة. أما الدول النامية فتعتمد بشكل خاص على مصادر التمويل الرسمية الثنائية Bilateral Financing والمتعددة الجهات Multilateral لسد الفجوة التمويلية الخارجية لديها، والمتمثلة بعدم كفاية إيرادات هذه الدول من العملات الأجنبية لمقابلة التزاماتها الخارجية وسد العجز في موازين مدفوعاتها وخدمة الدين وتمويل التنمية لديها.

وتنقسم التدفقات الرأسمالية الدولية من حيث الأجل الزمنية إلى تدفقات قصيرة وأخرى طويلة الأجل، كما تنقسم من حيث الجهات الدائنة إلى مصادر رسمية وأخرى خاصة.

المصادر الرسمية في التمويل الدولي

تتكون المصادر الرسمية في التمويل الدولي من مصادر رسمية ثنائية ومصادر دولية وإقليمية متعددة الأطراف. كما قد يتضمن الجزء الخاص بتحليل مصادر التمويل الدولي متعدد الأطراف تلك التسهيلات التي يمنحها صندوق النقد الدولي لأعضائه، وذلك على الرغم من أن تسهيلات الصندوق ذات طبيعة خاصة تختلف عن القروض التي يمنحها البنك الدولي والمؤسسات التابعة له.

مصادر التمويل الثنائية

وتتمثل في القروض والإعانات التي تعقد بين الحكومات المختلفة. ويتم عقد هذه القروض بعد مفاوضات تجري بين حكومات الدول المانحة وحكومات الدول المتلقية. وتدور هذه المفاوضات في العادة على قيمة القرض وأجل استحقاقه ومعدل الفائدة ومصاريف الارتباط وطريقة الإنفاق والسحب من القرض وكيفية السداد وفترة السماح إن وجدت. والواقع إن التمويل من المصادر الرسمية الثنائية لم يظهر بشكل ملموس إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث قدمت الولايات المتحدة قروضها ومعوناتها لدول غرب أوربة في إطار مشروع مارشال الأمريكي. وعندما قررت الأمم المتحدة اعتبار الفترة من ١٩٦٠-١٩٨٠ بمثابة عقدي التنمية العالمية، فقد تم توجيه نداء دولي بضرورة تخصيص ما لا يقل عن ١% من الناتج القومي الإجمالي للدول المتطورة يتخذ شكل معونات للدول النامية.

التخصيص والتعاقد والسحب

يجب التويه إلى وجود فرق بين ما يعرف بالتخصيص والتعاقد والسحب من القروض الخارجية. فإذا وقعت دولة ما اتفاقاً للتعاون مع دولة أخرى، وتضمن هذا الاتفاق تخصيص مبلغ معين لمساعدة الدولة الأولى فإن هذا المبلغ المخصص لا يدخل ضمن حسابات الديون الخارجية لهذه الدولة. وإذا لم تتعاقد الدولة الأولى على استخدام أي جزء من التخصيص فلا يوجد التزام في هذه الحالة على تلك الدولة قبل الدولة التي قامت بتخصيص القرض. وإذا قامت الدولة بالتعاقد على توريد سلع وخدمات في إطار التخصيص السابق فإن المبالغ التي جرى التعاقد عليها ترتب التزاماً في ذمة الدولة المتلقية ويتحدد مقدار هذا الالتزام بنسبة يطلق عليها عادة مصاريف الارتباط. وفي هذه الحالة لا يتم حساب فوائد على المبالغ المتعاقد عليها طالما أنه لم يتم سحب أي جزء من المبالغ المتعاقد عليها في إطار التخصيص الأصلي. ولا تحسب المبالغ

المتعاقد عليها ضمن المديونية الخارجية للدولة المتلقية، وحينما يتم توريد السلع المتفق عليها في إطار التعاقد يبدأ حساب الفوائد على الجزء المسحوب من التعاقد لتمويل توريد السلع والخدمات سالفة الذكر. وهذا الجزء المسحوب هو الذي يدرج في المديونية الخارجية للدولة.

خصائص التمويل الثنائي

يمكننا أن نذكر في هذا الإطار الخصائص الأهم التالية:

١. تتميز التدفقات الثنائية بين الدول عادة بكونها طويلة الأجل، ويعني ذلك أن فترة السداد تزيد غالباً عن ٥ سنوات وقد تصل في بعض الأحيان إلى ٤٠ عاماً، ويندرج ذلك تحت بند القروض السهلة Soft Loans في إشارة إلى أن خدمة الدين المرتبطة أساساً بأصل القرض تكون منخفضة إلى حد كبير. ولفترة سداد القرض دور كبير في جعل القرض من قبيل القروض السهلة أو الصعبة؛
٢. عادة يكون سعر الفائدة على التدفقات الرأسمالية الثنائية منخفضاً، بالمقارنة مع تلك المفروضة على القروض الخاصة أو متعددة الأطراف. وسعر الفائدة ذو دلالة كبيرة من حيث تصنيف القرض إلى سهل أو صعب. فإذا كان مرتفعاً فإن خدمة الدين ترتفع بشكل يجعل القدرة على سداد أصل القرض وفوائده أصعب منه في حالة انخفاض سعر الفائدة؛
٣. تتصف غالبية التدفقات الثنائية باحتوائها على فترة سماح قبل البدء بسداد أصل القرض. وعادةً ما تتراوح فترة السماح بين ثلاث وعشر سنوات، والمقصود هنا بفترة السماح هو قيام المدين أو المقترض باستخدام القرض دون الالتزام بسداد أقساطه إلا بعد مرور فترة معينة يطلق عليها فترة السماح. وتعتبر هذه الفترة

تخفيفاً حقيقياً، الأمر الذي يجعل القرض الذي تتضمن شروطه وجود فترة سماح من قبيل القروض السهلة والعكس صحيح.

٤. إذا ما أخذنا معدل التضخم السنوي بالاعتبار يتبين لنا أن سعر الفائدة الحقيقي على القروض والتدفقات الثنائية قد يصبح سالباً. هذا الأمر يفيد المدين بدرجة كبيرة حيث تنخفض التكلفة الحقيقية لسداد القرض؛

٥. يتم عادة تقويم القروض الخارجية من حيث الأعباء المترتبة عليها، بما يطلق عليه "عنصر المنحة في القرض" ويتم حسابه بعد الأخذ بالاعتبار فترة السداد وفترة السماح وأسعار الفائدة؛

٦. يوجد تكاليف أخرى غير سعر الفائدة، يمكن تسميتها بالتكاليف غير المباشرة لعملية الاقتراض الخارجي. وتأتي هذه التكاليف عادة، نتيجة ربط القرض بمشتريات من السلع والخدمات من أسواق الدولة مانحة القرض. ويرجع ذلك إلى أن هذا الربط يؤثر في أسعار التوريد الخاصة بالسلع والخدمات التي يمولها القرض، كما أنه يؤثر في إنتاجية القرض نفسه داخل الدولة المقترضة. ويعد ذلك الربط أحد الشروط الهامة في اتفاقيات القروض الرسمية الثنائية.